نائب عن ديالى يعزو أسباب تفشي الفساد المالي والإداري بالمحافظة إلى "المجاملات"

□ ديالى / متابعة المدى

عزا النائب عن كتلة الأحرار حسين كاظم، أمس الخميس، تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في محافظة ديالى إلى "المجاملات"، فيما أكد خبير اقتصادي أن محاربة الظاهرة أصبح اخطر بكثير من محاربة الإرهاب بسبب إمكانيات المفسدين.

وقال في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "المجاملات بين الكتل السياسية ساهمت بشكل كبير في اتساع دائرة الفساد المالي والإداري داخل محافظة ديالى"، مبينا أن "تلك المجاملات أسهمت في إخفاء الكثير من ملفات الفساد التي تخص أشخاص ينتمون الى كتل سياسية متعددة ومتنفذة داخل المحافظة".

وأضاف وهو نائب عن محافظة ديالى: أن "مجلس النواب العراقي شكل قبل أشهر عدة لجاناً برلمانية لمتابعة ملفات الفساد داخل الدوائر الحكومية في المحافظة وتبين أن اللجان لم تعثر على أوليات أو بيانات للمشاريع للفترة بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٨ لوجودها لدى القوات الأميركية".

وأكد همهم: أنه "تم إبلاغ رئاسة مجلس النواب بحيثيات الموضوع من اجل التدخل وإعادة تلك البيانات والأوليات لما لها من أهمية في معرفة آلية سير انجاز المشاريع لتلك السنوات".

من جهته، أكد الخبير الاقتصادي زايد الحميري في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "محاربة الفساد الإداري والمالي اخطر من محاربة الإرهاب نظرا لما يتمتع به بعض المفسدين من إمكانيات على النيل من أي شخص يحاول إظهار الحقائق للرأي العام المحلي".

وذكر الحميري أن "هناك الكثير من ملفات الفساد المالي والإداري داخل المحافظة، إلا انه لا يتم إعلانها أمام وسائل الإعلام بسبب ضغوط تُفرض من قبل جهات سياسية متنفذة"، مؤكدا أن "الفساد المالي أسهم في هدر أموال طائلة خصصت الى إعمار المحافظة لكنها ذهبت الى جيوب المفسدين!

وكانت دوائر النزاهة والرقابة الحكومية في ديالى أقرت بوجود فساد مالي وإداري كبير في اغلب الدوائر الحكومية إلا أن حجم الفساد متباين في نسبته من دائرة الى أخرى إضافة الى وجود تعقيدات كبيرة في متابعة الملفات الفساد بسبب ضغوطات الملف الأمني الذي أعطى المجال للكثير من المفسدين للعبث بالمال العام.

وكانت المجموعة الدولية للأزمات التي تتخذ من بروكسل مقراً لها اعتبرت في ٢٧ أيلول ٢٠١١، أن مؤسسات الدولة العراقية "ضعيفة" وتشجع الفساد، محذرة من تداعيات الأمر على الأوضاع الأمنية، كما أكدت عجزها عن مواجهة التدخلات الحكومية، فيما طالبت رئيس الوزراء نوري المالكي بوضع تشريعات لمكافحة الفساد وإرغام الأحزاب السياسية على الالتزام بالشفافية.

يشار إلى أن من بين مطالب التظاهرات التي انطلقت في العراق منذ ٢٥ شباط الماضي، القضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، خصوصاً وأن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ أظهر أن العراق والسودان وبورما احتلت المرتبة الثالثة من حيث نسبة الفساد في العالم، فيما احتلت الصومال المرتبة الأولى في التقرير وتبعته أفغانستان.

وتقدر إحصائيات هيئة النزاهة والمنظمات الدولية أن الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في العامين السابقين بحدود ٧,٥ مليار دولار موزعة بواقع ٤ مليارات دولار في وزارة الدفاع، ومليار دولار في وزارة الكهرباء، و٥١٠ ملايين دولار في النفط، و٢١٠ ملايين دولار في النقل، وهذه أكثر الوزارات فساداً مالياً لتأتي بعدها الوزارات بواقع ٢٠٠ مليون دولار في وزارة الداخلية، و١٥٠ مليون دولار في التجارة، و١٥٠ مليون دولار في وزارة المالية والبنك المركزي، و١٢٠ مليون دولار في وزارة الإعمار والإسكان، و٧٠ مليون دولار في الاتصالات، و٥٥ مليون دولار في أمانة بغداد، و٥٠ مليون دولار في وزارة الرياضة والشباب، و٥٠ مليون دولار في التعليم العالي، و٥٠ مليون دولار في الصحة، و٤٠ مليون دولار في العدل، و٣٠ مليون دولار في الزراعة، و٣٠ مليون دولار الموارد المائية، و٢٠ مليون دولار في الصناعة والمعادن، و١٠ ملايين دولار في الهيئة العليا للانتخابات، و١٠ ملايين دولار في السياحة، و٥ ملايين دولار في التربية، و٥ ملايين دولار في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن فساد مالي غير منظور يقدّر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأتية عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات وبواخر أو إكساء طرق أو مزادات العملة الخاصة بالبنك المركزي العراقي.

وسبق أن اكد رئيس لجنة النزاهة البرلمانية بهاء الأعرجي أن الكثير من المسؤولين وخاصة في الحكومات السابقة عندما تتقدم الأمور التحقيقية في قضايا الفساد يسارعون إلى السفر خارج العراق وعدم الرجوع، مبينا أن هناك ٢٢ مسؤولاً كبيراً غادروا العراق وكانت بحوزتهم مبالغ كبيرة مختلسة، ومن ضمنهم وزراء ووكلاء وزراء ومديرين عامين وضباط كبار في الجيش العراقي.

يذكر أن ظاهرة انتشار الفساد الإداري والمالي في العراق تفشت في أواخر عهد النظام السابق، وازدادت نسبتها بعد عام ٢٠٠٣ في مختلف الدوائر والوزارات العراقية، حيث طالت التهم بالفساد عدداً من كبار مسؤولي الدولة العراقية من بينهم وزير الكهرباء السابق أيهم السامرائي عام ٢٠٠٦، والنائب مشعان الجبوري في العام نفسه لقيامه بالاستيلاء على مبالغ إطعام أفواج حماية المنشآت النفطية التابعة لوزارة الدفاع، ووزير التجارة عبد الفلاح السوداني الذي اتهم بالفساد المالي عام ٢٠٠٩، كذلك ضباط كبار في القوات الأمنية، وأخيرا وزير الكهرباء رعد شلال الذي أقيل من منصبه في السابع من آب الحالي، على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بمبلغ مليار و٧٠٠ مليون دولار.

من معالم محافظة ديالى

أمانة بغداد تتهم الوقف السني بتكرار التجاوز على الأبنية التراثية

□ بغداد / المدى

اتهمت أمانة بغداد ديوان الوقف السني بتكرار التجاوز على الأبنية التراثية بقيامه بهدم جامع (الدشتي) التراثي مع مبنى تراثي مجاور.

وذكرت دائرة العلاقات والإعلام في الأمانة ببيان تلقت (المدى) نسخة منه امس الخميس:إن "أمين بغداد صابر العيساوي وجه دائرة التصاميم باتخاذ الإجراءات القانونية بحق الجهات التي تقوم بهدم الأبنية والأملاك التراثية في العاصمة بغداد من دون استحصال الموافقات الرسمية والأصولية من أمانة بغداد أو هيئة الآثار والتراث". وأضافت الأمانة في بيانها إن "ديوان الوقف السني كرر التجاوز على الأبنية التراثية بقيامه بهدم جامع (الدشتي) التراثي مع مبنى تراثي مجاورٍ له وبناء عمارة تجارية من دون استحصال الموافقات الأصولية"، مشيرةً إلى "إن هدم هذا المبنى التراثي الواقع ضمن المحلة (١١٠) شارع (١٧) الرشيد يعد مخالفة صريحة لأحكام قانون الآثار والتراث رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢.

وبينت " انه نظراً لتكرار التجاوزات على الأبنية والأملاك ذات الطابع التراثي فأن الأمانة ستلجأ إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتجاوزين وفقاً لقانون الآثار والتراث وحفاظاً على مكانة مدينة بغداد التأريخية والتراثية والحضارية ومنعاً لتغيير استعمالات الأرض والمباني بشكل مخالف للتصميم الأساس لمدينة بغداد والمخطط الإنمائي الشامل".

كتلة المواطن: مقترح نيابي لإجراء امتحانات الدور الثالث

قاعة امتحانية

□ بغداد / المدى

قدّم نائب عن كتلة المواطن المنضوية في التحالف الوطني في مجلس النواب مقترحا باجراء امتحان الدور الثالث لطلبة الصفوف المنتهية للراسبين بدرس واحد.

وقال النائب علي شبر لوكالة كل العراق: ان "هناك الكثير من الدعوات التي تطالب باجراء امتحان دور ثالث بالنسبة للمراحل المنتهية على الرغم من ان هذا الاجراء له تأثير سلبي على الطلبة بشكل عام لكنه ممكن على اقل تقدير ان يشمل الطالب بالامتحان في الدور الثالث لمن هو راسب او مكمل في درس واحد وفشل فيه بالدورين الماضيين".

واضاف :ان " هذا الامر سيمنح الفرصة لكثير من الطلبة الذين يعيشون ظروفا حياتية ودراسية صعبة ومن الضروري الالتفات الى هذا الموضوع لاسيما مع وجود تأكيدات من قبل المعنيين بالواقع التربوي والعملية الامتحانية على صعوبة بعض اسئلة المواد الدراسية".

وتظاهر عدد من الطلبة في عدد من المحافظات مطالبين بإجراء دور ثالث للامتحانات العامة بعد توزيع نتائج الدور الثاني الاسبوع الماضي فيما تباينت آراء بعض اعضاء مجلس النواب بين المؤيد والرافض لهذا الموضوع. الى ذلك، كشفت عضو لجنة التربية في مجلس النواب منى العميري ان" وزارة التربية ترفض اجراء امتحانات الدور الثالث للراسبين في المراحل المنتهية".

واضافت العميري :" لجنة التربية النيابية التقت وزير التربية محمد تميم وبحثت معه هذه المسألة لكنه ابدى رفضه إجراء امتحانات دور ثالث للطلبة للراسبين في الصفوف المنتهية مؤكدا ان" هذه العملية ستعرقل الاجراءات المتخذة من قبل الوزارة خاصة مع بداية العام الدراسي الجديد".

وتابعت العميري أن " لجنة التربية تقف مع الطلاب الراسبين ومع تحسين الوضع الدراسي في البلاد" لكنها اكدت قائلة أن " وضع العراق غير مستقر الان ومن الضروري اجراء امتحانات دور ثالث للطلبة الراسبين في الصفوف المنتهية وخاصة السادس الاعدادي وانه في حال كان العراق في حالة استقرار تام لكان هذا الشيء غير قانوني وغير دستوري ولا يمكن المطالبة به او اجرائه".

وكانت مصادر اشارت الى ان وزارة التربية تسعى الى اجراء امتحانات دور ثالث للراسبين في السادس الاعدادي بفرعيه العملي والادبي."

من جانبها أعلنت وزارة التربية، أمس الخميس، عن السماح للطلبة المتخلفين عن امتحانات الدور الثاني من الصفوف غير المنتهية بأداء الامتحان، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن السماح لطلبة الصفوف المنتهية بأداء الدور الثالث يدخل في صلاحيات الوزير فقط .

وقال مدير عام التقويم والامتحانات في وزارة التربية شاكر نعمة عبد عون في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "الوزارة قررت السماح للطلبة الذين لم يؤدوا امتحانات الدور الثاني لأسباب قاهرة من طلبة الصفوف غير المنتهية بأداء الامتحانات خلال الأيام المقبلة"، مبينا إن "عدداً من الطلبة تخلفوا عن الحضور لأسباب صحية وإنسانية ومنهم من فاته موعد الامتحان".

وأضاف عبد عون: أن "الوزارة لم تقرر حتى الآن السماح لطلبة الصفوف المنتهية بأداء امتحانات الدور الثالث"، مشيرا إلى أن "اللجنة الدائمة للامتحانات على استعداد تام لتهيئة المستلزمات الضرورية لهذا الامتحان متى ما قرر وزير التربية ذلك".

وأوضح عبد عون أن "نسبة النجاح للفرع العلمي للدورين الأول والثاني بلغت ٥١,٩١٪، فيما بلغت نسبة النجاح للفرع الأدبي ٤٠,٥٩٪"، لافتا إلى أن "نتائج الصفوف المنتهية تعتبر طبيعية قياساً بالسنوات السابقة".

وأكد عبد عون أن "العام الحالي كان عام الفرص للطلاب حيث سمحت الوزارة للراسبين بثلاثة دروس مع إضافة عشر درجات للمشاركة في أداء الامتحان الدور الأول، إضافة إلى السماح لكل طالب راسب الاشتراك بامتحان الدور الثاني فضلاً عن السماح للطلبة الناجحين المشاركة بالدور الثاني إذا أرادوا تحسين المعدل".

وتابع عبد عون أن "نسب الرسوب كانت لدى طلبة الذكور أكثر من الإناث، إضافة إلى أن معدلات الدرجات لدى الإناث أعلى من الذكور"، موضحاً أن "وسائل اللهو الكثيرة لدى طلبة الذكور وراء تدني مستوى النجاح"، من دون إعطاء المزيد من التفاصيل.

وكانت وزارة التربية أعلنت أمس الأول الأربعاء (٥ تشرين الأول ٢٠١١)، التزامها بالستراتيجية الجديدة لقطاع التربية والتعليم في العراق، مشددة على عدم إجرائها امتحاناً ثالثاً للطلبة الذين أخفقوا في امتحاني الدورين الأول والثاني، فيما بيّن وزير التعليم العالي الكردستاني أن الكلفة التخمينية لتطبيق برامج تلك الستراتيجية تقارب ٦٣ ترليون دينار.

وسمحت وزارة التربية، في ١٢ تموز الماضي، لطلبة الصف السادس الإعدادي الراسبين في جميع الدروس وطلبة الصف السادس الابتدائي والثالث المتوسط الراسبين بثلاثة دروس للامتحان في الدور الثاني.

وأعلنت الوزارة، في الأول من آب الماضي، نتائج الامتحانات الوزارية للمرحلة الإعدادية، مؤكدة حصول ١١ مدرسة على مرتبة الأوائل على مدارس العراق بنسب ١٠٠٪.

واشتكى عدد كبير من طلاب الصفوف المنتهية من صعوبة الأسئلة الوزارية، فيما اعتبر البعض منهم أن نتائج الامتحانات كانت صدمة إليهم بسبب كثرة الرسوب للعام الحالي.

وكانت وزارة التعليم قد قررت في وقت سابق عدم استقطاع خمس درجات من طلبة السادس الإعدادي الناجحين بمعدلات قليلة والراغبين بدخول امتحان الدور الثاني لتحسين معدلاتهم، فيما قررت وزارة التعليم العالي في ٢١ من شهر آب الماضي إضافة ١٤ درجة على مجموع الطلبة الناجحين من الصف السادس الإعدادي في حال تقدموا إلى كلية ضمن محافظاتهم للقبول المركزي في الجامعات والمعاهد العراقية للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢.

يذكر أن أكثر من ٢١٨ ألف طالب وطالبة شاركوا في الامتحانات العامة للسادس الإعدادي في ١٨٥٥ مركزاً للامتحانات في بغداد والمحافظات.

الأنواء الجوية: طقس صحو ودرجة الحرارة ٣٣ مئوية

□ بغداد / المدى

توقعت الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي ان تتأثر البلاد بامتداد مرتفع جوي قادما من تركيا ترافقه كتلة هوائية باردة وجافة نسبيا ليكون الطقس خلال الايام الاربعة المقبلة صحوا مع درجات حرارة تقارب الـ[٣٣] مئوية. وذكر بيان عن الهيئة تلقت (المدى) نسخة منه ان " طقس اليوم الجمعة سيكون في المناطق كافة صحوا مع غبار خفيف والرياح شمالية غربية خفيفة معتدلة السرعة [١٠-٢٠] كم /س تنشط نهارا في بعض اقسام المنطقتين الوسطى والجوبية الى [٢٠-٣٠] كم /س فيما سيكون مدى الرؤية [٨-١٠] كم والغبار [٥-٧] كم " مشيرة الى ان " درجات الحرارة ستكون مقاربة لليوم السابق مسجلة [٣٣] درجة مئوية".

واضاف ان " يومي السبت والاحد لن يشهدا تغييرا كبيرا في حالة الطقس ودرجات الحرارة ومدى الرؤيا وسرعة الرياح ".

الخدمات النيابية تقرر إعادة هيكلة هيئة الإعلام والاتصالات

□ بغداد / آكانيوز

أعلنت لجنة الخدمات النيابية، أمس الخميس، أنها تعمل على إعادة هيكلة هيئة الإعلام والاتصالات وإجراء تغييرات واسعة في ما يتعلق بالمناصب الإدارية فيها.

وقال أحسان العوادي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) :إن "لجنة الخدمات النيابية تعمل على إعادة هيكلة هيئة الاتصالات والإعلام وأجراء تغييرات واسعة في ما يتعلق بالمناصب الإدارية فيها"، مبينا ان "هيئة الاتصالات لم تعالج حتى الآن استفزازات شركات الهاتف النقال بإرسال الرسائل والاتصال المباشر بالمشتركين وقضية التعامل بالدينار العراقي".

وأشار إلى ان "الهيئة لم تحل حتى ألان قضية الرخصة الرابعة التي تدعم قطاع الاتصالات في البلاد والتي وافق عليها مجلس الوزراء لأسباب تتعلق بقضايا فساد مالي وإداري".

وأعلنت هيئة الأعلام والاتصالات الحكومية أنها تعتزم مراجعة عقود شركات الهاتف النقال التي لم تطور خدماتها حتى ألان.

وأكدت أن أداء شركات الهاتف النقال غير مقنع أطلاقاً على الرغم من مرور سنوات طوال على عملها في البلاد وهو دون مستوى الطموح .

ويعاني العراقيون من سوء عمل شركات الهاتف النقال وارتفع أسعار المكالمات بشكل مستمر، الأمر الذي سبب انتقادات واسعة لهيئة الإعلام والاتصالات .

وتعمل في العراق ثلاث شركات رئيسة في مجال الاتصالات النقالة هي: شركة زين العراق وآسيا سيل وشركة كورك .

وكانت هيئة الإعلام والاتصالات في العراق قد تأسست في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٤، وهي هيئة مستقلة غير مرتبطة بأية جهة حكومية وتثار بين وزارة الاتصالات وهيئة الاتصالات بين الحين والآخر خلافات واسعة بسبب المتعلقات القانونية بينهما.